المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

التقرير السنوي
٢٠١٨

هوية أردنية ... رؤية عالمية
Jordanian Identity ... Global Vision

(حضرة صاحبيّ الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والملكة رانيا العبدالله المعظمين)

جدول المحتويات

كلمة إفتتاحية ٢

المجلس الوطني للشوؤن الاسرة ٤

إنجازتنا ٦

اولاً: مجال حماية الأسرة من العنف

ثانيًا: مجال الارشاد الأسري

ثالثًا: مجال كبار السن

رابعًا: مجال تنمية الطفولة المبكرة

خامسًا: مجال التطوير التشريعي

سادسًا: مجال البحث والدراسات

سابعًا: مجال الاتصال والمتابعة

ثامنًا: مجال التطوير المؤسسي

توجهاتنا المستقبلية ١٨

مؤشرات أسرية ١٩

مواردنا المالية ٢٠

إصداراتنا ٢١

كلمة شكر ٢٢

بسم اللّه الرحمن الرحيم

واصل المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠١٨ جهوده وعلى مختلف المجالات التي يعمل عليها وبدعم من مجلس أمنائه الذي ترأسه صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة، وبجهدٍ من أبنائه وبناته لتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات؛ مؤكدًا على أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في مجتمعنا الأردني باعتبارها لبنة المجتمع الأولى، والمنهل الذي يستقي منها الفرد معارفه وقيمه ومبادئه، ومجسدّين لشعار عملنا هوية أردنية....رؤية عالمية لتحقيق هدفنا الأساسي في تحسين مستوى نوعية حياة الأسرة الأردنية.

ومن أبرز ما حققه المجلس من انجازات؛ مخرجات مشروع "دعم وتفعيل إنشاءِ الحضانات في القطاعين العام والخاص" من خلال تشغيل (٣٠) حضانة في القطاعين العام والخاص والتي ضمّت مؤسسات حكومية ووزارات وجامعات ومستشفيات، وتوفير (٢١٤) فرصة عمل للفتيات الأردنيات في الحضانات التي افتتحها؛ وتأتي أهمية هذا المشروع لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل وهو أحدُ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، والمُنفّذ بالتعاون مع وزارة العمل وبدعم من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهنى والتقنى، وفى هذا المجال أيضًا تم إصدار الكتيّب الصديق لحقوق الطفل" والذى ساهم فى إعداده مجموعة من الأطفال واليافعين لتعريف أقرانهم بحقوقهم واحتياجاتهم سواء من الناحية الصحية أو التعليمية أو الإجتماعية أو القانونية، وجاء الكتيّب بلغة مبسطة من خلال حكاية يسردها الجد لأحفاده، بالاضافة الى تضمنه موادًا من اتفاقية حقوق الطفل تحت شعار "هل تعلم؟".

وللأهمية التي يوليها المجلس لقضايا حماية الأسرة والطفل من العنف؛ فقد جاء إطلاق المهرجان العائلي " يوميات لوني بالوني" برعاية كريمة من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة؛ هذا المهرجان هو جزء من أنشطة الخطة الوطنية متعددة القطاعات للحدّ من العنف الواقع على الأطفال والتي أطلقها المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسف/ مكتب الأردن، والتي صادق عليها كل من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومديرية الأمن العام، كما ويأتي هذا المهرجان تكملةً للحملة الإعلامية التوعوية "علّم لا تعلّم" التي تم اطلاقها خلال عام ٢٠١٧ عبر وسائل التواصل الاجتماعي واستهدف المهرجان العائلي كلاً من محافظة العاصمة عمان، وإربد، والزرقاء، والعقبة وحضره أكثر من (٤٠) ألف واختتم فعالياته بتعهد أكثر من (٤٠٠٠) شخص على العمل معًا للحدّ من العنف ضد الأطفال من خلال الالتزام بمفاهيم التربية الإيجابية.

وفى مجال الدراسات والأبحاث فقد جاء الإعلان عن التقرير الدورى الثانى " لأحوال الأسرة الأردنية"،بالإضافة إلى تقرير "أحوال الأسر اللاجئة"، والذي تم إعداده بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وقد تم إعداد التقريرين بمنهجية علمية لدراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية وعلاقاتها الأسرية وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة

الأردنية وبالأسرة اللاجئة. كما وجاء إطلاق "الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث" خلال العام ٢٠١٨ بهدف تحليل نظام عدالة الأحداث في الأردن وفهم نقاط القوة والضعف فيه بهدف تحسينه ودفعه للالتزام باتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدوليه، وجاء من أبرز نتائجها ضرورة وضع سياسة وطنية شاملة استنادًا إلى تحليل الوضع الحالي تتضمن برامج فعالة تشمل النواحي التشريعية والتنظيمية والرقابية تساعد على التحوّل نحو العداله التصالحيه للأحداث.

وضمن عمل المجلس في مأسسة العمل على قضايا كبار السن؛ فقد قام بالتوسّع بالتشبيك لإيجاد شراكات مع مؤسسات دولية للتعاون في طرح قضايا كبار السن، والإرتقاء بالخدمات المقدمة لهم، ومن ذلك شراكته مع منظمة هيلب ايج انترناشونال الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وجمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا، كما وساهم المجلس في إعداد الإستراتيجية العربية لكبار السن والتي سيتم إقرارها في القمة العربية المنوي عقدها خلال شهر آذار من عام ٢٠١٩ وذلك لخدمة قضايا كبار السن في الوطن العربي.

وخلال هذا العام قام المجلس بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتوعوية وفي كافة المجالات التي يعمل عليها، والتي تأتي لرفع قدرات وكفاءات العاملين في المؤسسات التي تتعامل مع أفراد الأسرة، وللاستفادة من خبراتهم وتجاربهم وأخذ التغذية الراجعة فيما يتم إعداده من أدلة ودراسات.

ختامًا؛ نأمل من خلال هذا التقرير أن نضع بين أيديكم المعلومات والبيانات حول أهم إنجازات المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠١٨ مقدمين خالص شكرنا وتقديرنا لأعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة، مؤكّدين حرصنا على مواصلة عملنا بنهج العمل التشاركي الذي انتهجه المجلس منذ بداية تأسيسه، وداعيّن اللّه العلي القدير أن يوفّقنا جميعًا للعمل لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم – حفظه اللّه ورعاه.

واللّه ولي التوفيق

الأمين العام
محمد فخري مقدادي

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

هوية أردنية ... رؤية عالمية
Jordanian Identity ... Global Vision

التأسيس:

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، وجاء تأسيس المجلس بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها سواء أكانوا أطفالاً أو شباباً أو نساء أو كبار سن.

رؤيتنا:

بيئة معززة تمّكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

رسالتنا:

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

منطلقاتنا:

- أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- الدستور الأردني.
- الاتفاقيات الدولية والعربية المصادق عليها.
- التشريعات الوطنية.
- قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- التوجيهات الملكية.
- الموروث الاجتماعي الايجابي.

ادوارنا:

- صياغة السياسات.
- التنسيق والتشبيك.
- إدارة البحوث ومصادر المعلومات.
- المتابعة والتقييم.
- حشد الدعم
- التطوير المؤسسي.

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة / رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- معالي الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- معالي وزير التربية والتعليم.
- معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- معالي وزير الصحة.
- معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- معالي العين الدكتور محمد حمدان.
- عطوفة مدير الأمن العام.
- معالي السيد نبيه شقم.
- معالي السيدة ليلى شرف.
- عطوفة الدكتورة سوسن المجالي.
- سعادة الدكتور مؤمن الحديدي .
- سعادة الدكتور تحسين القطاونة .
- سعادة الدكتورة أدب السعود.
- سعادة السيدة منى ادريس.
- سعادة الدكتورة عبير دبابنة.
- السيد محمد مقدادي / الأمين العام.

الأمانة العامة:

تعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعماله وأنشطته طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات).

إنجازاتنا

اولاً:
مجال حماية الأسرة من العنف

- **تدريب مدربين بما يقارب (٤٠) متدرب ومتدربة من مختلف المؤسسات الوطنية في اقليم الشمال على دليل الاجراءات الوطنية الموحدة .**
- **تدريب (٢١٨) متدرب ومتدربة من مختلف المؤسسات الوطنية على نظام أتمتة اجرءاءات التعامل مع قضايا حماية الأسرة .**

استكمل المجلس عمله خلال العام ٢٠١٨ على برامج الحماية المختلفة؛ حيث قام وبالشراكة مع منظمات الامم المتحدة (منظمة الامم المتحدة للطفولة/ اليونيسف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صندوق الامم المتحدة للسكان) والمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية، وتحت إشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف على إعداد وثيقة موحدة توائم بين كافة المرجعيات ذات العلاقة بمنظومة الحماية من العنف المبنى على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل تحت مسمى "إجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن " العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاسري وحماية الطفل " واعتباره مرجعًا وطنيًا يسهم في تعزيز فاعليّة السّياسات الوطنيّة والعمليّة في مجال الحماية من العنف،

كما وتم تنفيذ برنامج تدريبي على هذه الوثيقة للعاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات الدولية المعنية بحماية الأسرة والطفل في اقليم الشمال؛ حيث تم تنفيذ البرنامج التدريبي بمعدل اربع دورات تدريبية استهدفت (٤٠) متدرب ومتدربة، تم انتقاء (٢٠) منهم للمشاركة في الدورات لاستكمال البرنامج التدريبي كمدربين وبمعدل(٧٥) ساعة تدريبية ليكونوا نواة فريق مدربين في مؤسساتهم للتدريب على هذه الوثيقة. وجاءت مخرجات المشروع الوطني " مشروع نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري" كمايلي:

- اطلاق المرحلة التجريبية من النظام في العاصمة عمان بمشاركة خمس مؤسسات رئيسية بالتعامل مع حالات العنف الأسري(ادارة حماية الأسرة، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة نهر الاردن).
- برمجة النسخةالأولى من النظام وإطلاق المرحلة التجريبية في خمس مؤسسات في عمان.
- عقد (٤) دورات تدريبية لكافة مستخدمي النظام لدى الشركاء بعدد اجمالي(٢٢٠) متدرب ومتدربة.
- تجهيز البنية التحتية واللوجستية لإدارة حماية الأسرة /المركز الرئيسي.
- تطوير منصة إلكترونية تفاعلية لرصد ملاحظات المستخدمين على النظام وتقديم الدعم الفني لهم حول استخدام النظام .

- تنفيذ (٢٥) زيارة دعم فني ميداني للجهات المفعل بها النظام بلغ العدد الاجمالي للحالات المدخلة على النظام (٢٤٦٧).
- استضافة النظام لدى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني والمتابعة على استدامة عمل النظام .
- عقد (١٨) اجتماع للجنة الفنية للنظام لمناقشة سير عمل المشروع والنظام والتحديات والإجراءات التنفيذية بخصوصها.
- اعداد قائمة نهائية بالملاحظات والتعديلات الواجب ادخالها على النظام وفقا للمرحلة التجريبية من النظام.
- المتابعة والتنسيق مع الشركة المطورة للنظام لمعالجة الاخطاء البرمجية على النظام اولا باول.
- تطوير وثيقة التقارير الاحصائية لادخالها على النظام بما يسهم في تحقق مبدأ المتابعة لاجراءات الاستجابة للحالة وتقييمها.

واستمرارًا في جهود المجلس في مجال تعزيز منظومة حماية الأسرة وترسيخ مبدأ العمل التشاركي بين كافة المؤسسات الوطنية لتحديد أولويات العمل الوطنية لمعالجة التحديات والثغرات التي تواجه المؤسسات الوطنية العاملة في منظومة الحماية فقد عقد المجلس وتحت اشراف الفريق الوطني لحماية الاسرة خلوة فنية للجهات المعنية بحماية الأسرة لدراسة ومناقشة التحديات والثغرات والحلول من وجهة نظر كافة الجهات الشريكة في منظومة الحماية ممثلة بمشاركين على مستوى متخذي القرار للخروج بالدروس المستفادة وتحديد الإجراءات والبرامج اللازم اتخاذها ، وتحديد الفرص المتاحة والأولويات وترجمتها إلى إجراءات تنفيذية و/أو مقترحات مشاريع، وتركزت هذه الاولويات ، وتطوير آليات عمل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف للقيام بدورة المناط به استناداً لنظام الفريق الوطني رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦،بالأضافة لكفاءة وكفاية مقدمي الخدمات من مختلف التخصصات، وتنظيم ومأسسة برامج التدريب في مجال الحماية على المستوى الوطني ، ووضع أطر وآليات تنفيذية تنظم عمليات التمويل على المستوى الوطني بما يخدم تحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحماية ويمنع الازدواجية.

كما وجاء وبرعاية كريمة من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة؛ عقد المؤتمر الوطني حول مبدأ المصلحة الفضلى- حق الطفل في الحماية من العنف / تحقيق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل والذي عقد بالتعاون ما بين المجلس و مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وذلك لبحث ومناقشة الاستراتيجيات المتاحة لتعزيز العمل بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل وحمايته من العنف بما فيها حالات العنف بين اللاجئين، وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها للمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية تبني وتطبيق أنظمة وسياسات وإجراءات تدعم تحقيق هذا المبدأ. وشارك في المؤتمر اكثر من(١٠٠)مشارك من الجهات العاملة في مجال حماية الأسرة والطفل وشؤون اللاجئين والحماية من العنف من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وممثلين عن المنظمات الدولية ذات العلاقة.

وإنطلاقاً من رؤية المجلس في تعزيز أطر التعاون والشراكة وبناء علاقاته التعاونية من خلال خلق شراكات فعّالة إقليميا ودوليا لتبادل الخبرات والتجارب فى مجالات حماية الأسرة، استضاف المجلس وفد من جمهورية العراق يمثل جهات حكومية ومنظمات دولية عاملة في مجال حماية الاسرة من العنف في جمهورية العراق واقليم كردستان بهدف الاطلاع على التجربة الاردنية في مجال حماية الأسرة والطفل و دور المجلس في مجال حماية الأسرة والطفل والية عمله في مجال تعزيز منظومة الحماية على المستوى الوطني بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الاخرى، وتضمنت الزيارة بحث سبل وآليات التعاون المستقبلي في مجال الحماية من العنف، وتبادل الخبرات في مجال الحماية من العنف، من خلال وضع تصورات تنفيذية لنقل التجربة الاردنية في هذا المجال لدولة العراق الشقيق.

ثانياً:

مجال الإرشاد الأسري

- **عقد محاضرات توعوية في مراكز الارشاد الأسري في عمان والكرك وإربد والبلقاء ومعان حول العلاقات الأسرية، ومفهومه وأهميته واستهدفت ما يقارب (١٠٠) من أبناء المجتمع المحلي.**
- **تدريب ممثلي مراكز الإرشاد الأسري من مختلف المحافظات على إدارة الحالة لحالات الإرشاد الأسري .**

بدأ المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعمل على تقييم أداء مراكز الإرشاد الأسرى،والتى افتتحها المجلس بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية والجمعيات والبالغة (١٠) مراكز في محافظات المملكة؛ وتضمّنت هذه الدراسة تقييم البنية التحتية للمراكز والأدوات المستخدمة في تقديم الخدمة، بالإضافة الى تقييم مدى رضا المستفيدين من هذه الخدمات، وجاءت هذه الدراسة بهدف معرفة الفجوات والعقبات التي تواجه المراكز في تقديم خدمة الإرشاد الأسري على أكمل وجه لتحسين عملها في المستقبل.

وفي إطار رفع قدرات العاملين في مراكز الإرشاد الأسري، فقد تم عقد "دورة تدريبية على إدارة الحالة في التعامل مع حالات الارشاد الأسري" والتي تضمّنت تدريبهم على مفهوم إدارة الحالة وأبرز الإجراءات التي يجب أن تتّبعها المراكز لإحالة حالات الإرشاد الأسري إلى الجهة المعنية الصحيحة، وتم استهداف (٢٠) متدرب ومتدربة من ممثلي المراكز.

وفي مجال التوعية فقد تمّ وبموجب الإتفاقيات الموقّعة مع جمعية ضحايا العنف الأسري،ومركز العدل للمساعدة القانونية؛ تنفيذ برامج توعوية في مختلف محافظات المملكة؛ فمن خلال جمعية ضحايا العنف الأسري تم تنفيذ محاضرات توعوية مع مراكزنا في عمان والكرك وإربد والبلقاء ومعان حول العلاقات الأسرية ومفهوم وأهمية الارشاد الأسري واستهدفت ما يقارب (١٠٠) من أبناء المجتمع المحلي، ومع مركز العدل تم استهداف ممثّلي المراكز بمحاضرة توعوية متخصصة حول التّنمر في المجتمع، وأهمية تكاتف الجهات للحدّ منه.

كما وتم عقد ورش توعوية ومحاضرات تدريبية في عدد من الجمعيات في المحافظات ضمن اتفاقية التعاون مع تكية أم علي، وجمعية أسرتي حيث تم عقد ما يقارب (١٥) محاضرة توعوية تناولت قضايا الأسرة وقضايا الإرشاد الأسري، والإرشاد الديني.

وتم إطلاق المبادرة الوطنية "ساعة بلا نت" بالتعاون مع جمعيتي "أسرتي" و " تنمية المجتمع" والتي تهدف الى زيادة التواصل والحوار مع أعضاء أفراد الأسرة، والتي كانت من أبرز توصياتها إعداد تطبيق يدعي تطبيق "أسرتي" على الهواتف النقالة.

ثالثاً:

مجال كبار السن

- **عقد (٣) حلقات نقاشية حول عدد من قضايا كبار السّن الصحية والقانونية والاجتماعية استهدفت أعضاء اللّجنة الوطنية لكبار السّن .**

بهدف استمرارية التنسيق مع أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السّن؛ فقد تم خلال العام ٢٠١٨ وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لكبار السّن تنفيذ زيارة إلى إذاعة أمن إف التابعة لمديرية الأمن العام بهدف أهمية تسليط الضوء كوسائل إعلام على قضايا كبار السّن، وتم تكريم أعضاء اللّجنة على عملهم فى التعاون مع المجلس وتنفيذهم لأنشطة الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.

كما وقام المجلس بالتوسّع بالشراكة مع مؤسسات دولية للتعاون معهم في تنفيذ أنشطة الاستراتيجية والارتقاء بالخدمات المقدمة لهذه الفئة ومن ذلك منظمة هيلب ايج انترناشونال (مؤسسة ساعدوا كبار السّن) حيث تم عقد حلقة نقاشية معهم وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والمركز الوطني لحقوق الانسان حول "واقع كبار السن والتطلعات المستقبلية"، وكذلك التعاون مع جمعية الخدمة الجامعية العالمية في كندا من خلال التوجه لتنفيذ حملة توعوية تستهدف المجتمع الأردني حول أهمية حشد الدعم لقضايا كبار السّن.

كما وقام المجلس وبالتعاون مع دائرة قاضي القضاة بعقد ورشة عمل متخصصة بعنوان: حماية ورعاية كبار السن: الاطار التشريعي والتطبيق العملي – القضاء الشرعي نموذجًا؛ إستهدفت أعضاء اللّجنة الوطنية لكبار السّن، كما تم عقد ندوة بالتعاون مع مركز الحرية للتنمية وحقوق الإنسان حول الحق في الرعاية الصحية لكبار السن، والتي جاءت من أبرز توصياتها أهمية وجود قانون يحمي كبار السّن في المجتمع لمختلف المجالات.

واستطاع المجلس ومن خلال مأسسته على قضايا كبار السّن وطنيًا من التعاون فى إعداد الإستراتيجية العربية لكبار السن والتي أعدتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان/المكتب الاقليمي، والتي ستخدم فئة كبار السن في الوطن العربي وتم الاستعانة بالوثائق التي أعدها المجلس بالتعاون مع شركائه.

رابعاً:

مجال تنمية الطفولة المبكرة

- **تشغيل (٣٠) حضانة مؤسسية في القطاعين العام والخاص.**
- **توفير (٢١٤) فرصة عمل للفتيات الأردنيات في الحضانات المؤسسية التي تم تشغيلها.**

ضمن مشروع رصد السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة (موازنات صديقة للطفل) أنهى المجلس خلال العام ٢٠١٨ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن تنفيذ الدراسة التحليلية للموازنات الصديقة للطفل لكل من صندوق المعونة الوطنية، ووزارة الشؤون البلدية، وكل من بلديتي مادبا الكبرى وسحاب. بالإضافة الى بناء قدرات (١٧) من المعنيين في وزارة الشؤون البلدية وبلديتي سحاب ومادبا الكبرى وصندوق المعونة الوطنية ودائرة الموازنة العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي على الموازنات الصديقة للطفل والمتابعة والتقييم. بالاضافه لتنفيذ ورشة عمل توعوية حول الموازنة المخصصة للطفل بحضور المعنيين من نفس الجهات، وكذلك عقد ثلاث ورش عمل بهدف التوعية بالموازنات الصديقة للطفل وحشد الدعم لإبراز مخصّصات الطفل ضمن قانون الموازنة العامة بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة وبحضور ممثلين من جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

كما وقام المجلس بتوقيع اتفاقية تعاون مع منظمة بلان انترناشونال، وانبثق عنها تشكيل فريق عمل لتنمية الطفولة المبكرة يضم في عضويته ممثلين عن (٣٩) جهة من مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والدولية، والذي جاء بهدف التشبيك بين جميع الأطراف العاملة بالطفولة المبكرة في الأردن لضمان توحيد وتضافر الجهود في خطط وبرامج قطاع الطفولة المبكرة الحالية والمستقبلية. ومن أبرز مخرجات عمل الفريق خلال العام ٢٠١٨ عقد لقاء تشاوري لتشكيل الفريق ودوره، وتم بناء مصفوفة لجمع البيانات حول مشاريع الطفولة التي تعمل عليها المؤسسات ليصار في ٢٠١٩ لاحقاً للخروج بتقرير تحليلي يوضح الثغرات والفرص في البرامج ويوضح الاولويات الوطنية في هذا المجال، كما انبثق عن الفريق لجنتي عمل مصغرتين الأولى حول برامج الرعاية الوالدية والثانية لتحليل مصفوفة البيانات التي تم جمعها من المؤسسات،هذا وتم عقد الجزء الأول والثاني من البرنامج التدريبي حول علوم الطفولة المبكرة لأعضاء الفريق وبالتعاون مع الشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة – ورشة الموارد العربية.

- **وضمن مشروع"دعم وتفعيل إنشاء (الحضانات) في القطاعين العام والخاص" لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل أحد مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل تم انجاز مايلي:-**

- توقيع (٥٣) اتفاقية تعاون لإنشاء حضانات مؤسسية في القطاعين العام والخاص في جميع محافظات المملكة موزعة على الأقاليم الثلاثة (إقليم الشمال: ١٣ مؤسسة، إقليم الوسط: ٢٣ مؤسسة، إقليم الجنوب: ١٧ مؤسسة).
- تشغيل (٣٠) حضانة مؤسسية في القطاعين العام والخاص.
- توفير (٢١٤) فرصة عمل للفتيات الأردنيات في حضانات المشروع .
- (٨٢٠) طفلاً من أطفال العاملات والعاملين في المؤسسات استفادوا من خدمات الحضانات وضمن بيئة تعليمية إثرائية نمائية تتوافق والمعايير المعتمدة لدى المجلس في الطفولة المبكرة الحديثة.
- تدريب (٤٦٨) فتاة ومن مخزون ديوان الخدمة المدنية على مهارات الطفولة المبكرة والعمل في الحضانات وفي مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية .
- تنفيذ (٣٣٧) زيارة ميدانية لجميع محافظات المملكة قام بها فريق المشروع بهدف الكشف الحسي والمتابعة الفنية والشهرية وتجهيز وتأثيث الحضانات.

خامساً:

مجال التطوير التشريعي

- **تدريب (٦٠) من أفراد النيابة العامة على تقنيات أخذ شهادات الأطفال من خلال عقد ورش تدريبية في اقليم الوسط والشمال والجنوب.**

تابع المجلس جهوده خلال العام ٢٠١٨ بالتعاون مع منظمة اليونيسف على إعداد مسودة قانون حقوق الطفل والذي تم الانتهاء منه والتعاقد مع خبيرة وطنية لدراسة ومراجعة قانون الأحداث الأردني ومدى توافقه مع المسودة النهائية للقانون.

كما تم الانتهاء من إعداد الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث بالتعاون مع منظمة اليونيسف وإطلاقها خلال ورشة عمل ضمّت العديد من الجهات المعنية، وقد مرت الدراسة التحليلية بمراحل عديدة بحيث تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع الجهات المعنية كإدارة الأحداث والمجلس القضائي وغيرها من المؤسسات لمناقشة التحديات التي تواجه عمل مراقبي السلوك، بالاضافة الى مناقشة تعديلات قانون الأحداث، وسبل التطوير، وجاءت الدراسة بهدف تحليل نظام عدالة الأحداث في الأردن وفهم نقاط القوه والضعف فيه بهدف تحسينه ودفعه للالتزام باتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدولية، والتي جاءت من أبرز نتائجها ضرورة وضع سياسه وطنية شاملة استنادًا الى تحليل الوضع الحالي تتضمن برامج فعاله تشمل النواحي التشريعيه والتنظيميه والرقابيه تساعد على التّحول نحو العدالة التصالحيه للأحداث.

وقام المجلس بإعداد مسودتي نظامي التدابير، وحماية المبلغين والشهود، والتي تم إرسالها لوزارة التنمية الاجتماعية لغايات السير بإقرار الأنظمة حسب الأصول. وفي هذا المجال أيضًا بدأ المجلس على إعداد الدليل التدريبي على قانون الحماية من العنف الأسري، وتم الانتهاء من المسودة الأولى.وايضًا عمل على إعداد دليل المصلحة الفضلى للطفل ليتم تعميمه على المجلس القضائي الأردني ودائرة قاضي القضاة لتوحيد المعايير بين القضاة بالمسائل الخاصة بذلك، وبانتظار إقراره من الجهات ذات العلاقة.

وفي مجال تطوير القدرات في مجال التشريعات فقد قام المجلس بتطوير قدرات المجلس في تطبيق ملاحظات اللجنة الدولية لحقوق الطفل؛ والذي جاءت من خلال إعداد الكتيب الصديق لحقوق الطفل، والذي يأتي ترجمةً لتوصيات اللّجنة المعنية الى المملكة الأردنية الهاشمية، وتم إعداد الكتيّب بمشاركة من الأطفال واليافعين حيث تم عقد ورشتي عمل لهم، وأخذ آرائهم ومقترحاتهم لإعداد هذا الكتيّب، وتم كتابة الكتيّب بلغة مبسّطة تم فيها دمج الحوار من خلال حكاية الجد وحقوق الطفل تحت شعار "هل تعلم؟"، لإعطاء الفرصة لأطفالنا بأن يعرفوا حقوقهم.

ومن أبرز ما قام المجلس به خلال العام ٢٠١٨ تدريب أفراد النيابة العامة على تقنيات أخذ شهادات الأطفال حيث تم عقد (٣) ورش عمل استهدفت (٦٠) من أفراد النيابة العامة بمعدل (٢٠) متدرب لكل من إقليم الوسط والشمال والجنوب، ومن ثم تم عقد إجتماع متابعه لأعضاء اللجنة الفنيه لتقييم الورشات التدريبيه واختيار المدربين لاستدامة المشروع في التدريب على هذه القضايا.

وشارك المجلس بإعداد التقرير الوطني الثالث للاستعراض الدوري الشامل ليتم رصد المنجزات الوطنية بالمجال سواء على مستوى التشريعات والبرامج والتدريب والتوعية وما يتعلق بذلك وتوفير جميع المرفقات الوطنية اللازمة للتقرير ليتم ارسالها للبعثة الدولية في جنيف. بالاضافة لمتابعة على ردود الأجهزة الحكومية على توصيات تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان لعام ٢٠١٧ والتي تم العمل عليها حين أطلق التقرير في منتصف عام ٢٠١٨ وتجميعها على شكل مصفوفة ليتم تعميمها من خلال رئاسة الوزراء الموقرة لمتابعتها من الجهات ذات العلاقة.

سادساً:

مجال البحث والدراسات

- **استهداف (١٠٠) مشارك ومشاركة في أعمال المؤتمر الدولي "الأسرة والوئام المجتمعي" من مختلف الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الأسرة وأفرادها.**

قام المجلس خلال العام ٢٠١٨ باطلاق تقريرين متخصصين لأحوال الأسرة الأول يعكس أحوال الأسر الأردنية والثاني يعكس أحوال الأسر اللاجئة وجاء بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ وجاءت هذه التقارير لرصد أحوال الأسر ومعرفة خصائصها الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية وعلاقاتها الأسرية واتجاهاتها لعدد من تلك القضايا بهدف سدّ الفجوة فى البيانات والمعلومات على مستوى الأسرة وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة الأردنية واللاجئة استنادًا إلى الأدلّة العلمية والأولويات التي حددتها الأسر نفسها.

واستكمل المجلس عمله وبالتعاون مع منظمة اليونيسف على "تحديث الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال" حيث تم تشكيل لجنة فنية تضم في عضويتها: (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، إدارة شرطة الأحداث، منظمة العمل الدولية)، وللخروج بالاطار المحدّث فقد تم الاستناد إلى الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف كنموذجاً لادارة الحالة، بالاضافه إلى قانون الأحداث الساري وتعديلاته المقترحة ومسودة نظام حماية الطفل العامل خلافًا للتشريعات الذي تعمل عليه وزارة التنمية الإجتماعية. وتم الاتفاق على مستويات إدارة الحالة، ومن ثم عقد ورشة عمل تم فيها تحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية ضمن الإطار، وتم الإنتهاء من إعداد الإطار محدثاً بعد عدة مراجعات تمت مع الجهات المعنية ومتابعتها لغايات إقرار الإطار رسميًا في العام ٢٠١٩ بعد الانتهاء من إقرار نظام حماية الطفل العامل خلافًا للتشريعات.

وبدأ خلال العام ٢٠١٨ المجلس وبالتعاون مع منظمة اليونيسف على إنشاء فريق فنيّ متخصّص من مختلف القطاعات الأول من نوعه فى المنطقة العربية لمراجعة وفيات الأطفال بهدف الوقوف دوريًا على أسباب وفيات الأطفال دون سن ١٨ عامًا الظاهرة وغير الظاهرة لصياغة توصيات تهدف إلى وضع برامج وقائية للحدّ من وفيات الأطفال، وتم تشكيل لجنة فنية من (وزارة الصحة، المركز الوطني للطب الشرعي، مديرية الدفاع المدني، المجلس القضائي) وتم إعداد التقرير الأولي للمشروع متضمناً المنهجية والمراحل المقترحة للمشروع بالتعاون مع اللجنة، لاحقاً تم البدء بالمرحلة الأولى لإعداد دراسة واقع تسجيل وفيات الأطفال في الأردن من خلال أدوات خاصة بالدراسة استهدفت زيارة المؤسسات العامله في المجال وعدد من المستشفيات، لاحقا تم إعداد المسودة الأولى من الدراسة. هذا وتم العمل على رصد البرامج والفرق الدولية المتخصصة في

هذا المجال للاستفاده من التجارب الناجحة والممارسات الفضلى لرسم البدائل المتاحه لنظام تتبع حالات وفيات الاطفال في الأردن .

وضمن مشروع دراسة العنف ضد الأطفال؛ والتي تهدف إلى مراجعة أسباب العنف ومدى انتشاره في المنازل والمدارس، وأماكن العمل والمجتمع المحلي وضمن نظام العدالة وما يرتبط به من عوامل الخطر والحماية لاقتراح توصيات واضحة لاتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له. في العام ٢٠١٨ تم اعتماد التقرير الأولى لمنهجية الدراسة الكمية والنوعية وأهدافها ومراحلها من قبل اللجنة الفنية للمشروع وإعداد أدوات بحثية متخصصة تستهدف الأطفال ومنهم اطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمحرومين من الرعاية الأسرية واللاجئين والعاملين، بالاضافه إلى أولياء الأمور والمرشدين ومدراء المدارس وصناع القرار والإعلاميين وعدد من ممثلي المجتمعات المحلية.

وجاء انعقاد مؤتمر الأسرة والوئام المجتمعي تحت رعاية دولة رئيس الوزراء وذلك بالتعاون مع المركز الأردني لبحوث التعايش الديني، والذي جاء بهدف تبادل الخبرات الأردنية والعربية والدولية في مجالات تعزيز تكوين الأسرة والعلاقات الأسرية من خلال أوراق علمية متعددة الرؤى والتطلعات تسلط الضوء على مهام المؤسسات في تعزيز دور الاسرة والقيم والعلاقات الأسرية، وشارك بالمؤتمر عدد من المختصّين وممثّلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة من المملكة والدول العربية.وعدد من الدول الأجنبية.

وضمن سلسلة الندوات الحوارية التي يعقدها المجلس لاستعراض مؤشرات وقضايا تقرير الأسرة الاردنية سنويًا تم عقد ندوة متخصصة ترأسها معالي وزير التربية والتعليم بعنوان " التسلّط – الاستقواء المدرسي" للتعريف بالمشكلة وحجمها وتشخيص أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها، شارك فيها العديد من الجهات، وخرجت بتوصيات عديدة تمت مناقشتها مع وزارة التربية والتعليم للاستفاده منها في خطة الوزارة للتصدي لهذه المشكلة، وتم عقد ندوة اخرى بعنوان "الطّلاق" ترأسها سماحة الشيخ قاضي القضاه لمناقشة القضية من أبعادها المختلفه والخروج بتوصيات عملية للتصدي لها وعلاج أسبابها وتحديد الأدوار ذات العلاقة.

بهدف إعداد دليل مرجعي يتضمن مبادئ توجيهية وطنية بما في ذلك المعايير والإجراءات ونماذجها لعمليات المراجعة الأخلاقية لبحوث العلوم الاجتماعية التي تشمل الأطفال واليافعين والفئات المهمّشة قام المجلس وبالتعاون مع اليونيسف بتشكيل لجنة فنية تضم في عضويتها وزارة التعليم العالي والجامعة الألمانية الأردنية والجامعة الأردنية (مركز دراسات المرأة) ومركز الحسين للسرطان ودائرة الإحصاءات العامة والمجلس الأعلى للسكان ومؤسسة الملك حسين، وتم تدريب أعضاء اللجنه الفنية وعدد من الجهات المعنية حول معايير أخلاقيات البحث العلمي، وتصميم استبانه متخصصة لرصد واقع واتجاهات المؤسسات لعمليات المراجعة الأخلاقية للأبحاث بشكل عام وتلك المتخصّصة بالعلوم الاجتماعية. وسيتم خلال العام ٢٠١٩ على استكمال الدراسة والبدء بإعداد المعايير والاجراءات المقترحة ليصار إلى كسب التأييد لاعتمادها رسميًا لاحقًا.

سابعاً:

مجال الاتصال والمتابعة

- استهداف (٤٠٠٠) من افراد المجتمع المحلي وتعّهدهم في المهرجان العائلي" يوميات لوني بالوني" للعمل معًا على الحدّ من العنف الواقع على الأطفال في المجتمع الاردني.
- استهداف (٤٠) ألف مشارك ومشاركة في المهرجان العائلي من محافظات (العاصمة، والزرقاء، واربد، والعقبة) بهدف بث قيم تربوية ايجابية للحدّ من العنف الواقع على الاطفال .

استكمل المجلس عمله على الخطة الوطنية متعددة القطاعات للحدّ من العنف الواقع على الأطفال، والتي تم الاعلان عنها في بداية العام، وتم المصادقة على انشطتها من قبل وزراء التربية والتعليم والصحة والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومدير الأمن العام للعمل خلال الأعوام ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ على تنفيذ أنشطتها.

وجاء من ابرز مخرجات الخطة اطلاق المهرجان العائلي " يوميات لوني بالوني" تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، وهذا المهرجان هو جزء من الحملة الإعلامية التوعوية التي تم إطلاقها خلال العام ٢٠١٧ والتي جاءت بعنوان "علّم لا تعلّم" بالتعاون مع منظمة اليونيسف، وجاء المهرجان بهدف خفض نسبة العنف وتعزيز قيم الحوار والتربية الإيجابية، وبشكل محبّب لأفراد الأسرة كافة للحدّ من العنف الواقع على الأطفال. واستهدف المهرجان العائلي كلاً من محافظة العاصمة عمان، إربد، الزرقاء والعقبة والذي حضره أكثر من (٤٠) ألف واختتم المهرجان فعالياته بتعهد أكثر من (٤٠٠٠) شخص على العمل للحدّ من العنف ضد الأطفال من خلال الالتزام بمفاهيم التربية الايجابية.

وضمن التطوير والتحديث لوسائل الاتصال والإعلام في المجلس فقد تم خلال العام ٢٠١٨ انتاج عدد من الأفلام والفيديوهات حول عمل المجلس، كذلك كان من أبرز الإنجازات فى مجال الاعلام والاتصال التعاون مع إذاعة فرح الناس في تضمين فقرة "ثقافة أسرة " ضمن برنامج أسري، والذي تم تناول ما يقارب العشر حلقات حول مواضيع أسرية يعمل عليها المجلس.

كما وتم التعاون مع متخصّص في وسائل التواصل الاجتماعي بحيث أصبح عدد المتابعين لصفحة المجلس عبر الفيسبوك (٥٠) ألف متابع وتم تغذية الصفحة برسائل إعلامية هادفة.

ثامناً:

مجال التطوير المؤسسي

لتجسير الفجوة بين مخرجات البحوث العلمية ومخرجات عمل المؤسسات الوطنية من استراتيجيات وسياسات وتشريعات وبرامج وخدمات، عقدت مكتبة المجلس الوطني عدد من المحاضرات قدمها باحثون لأبحاث منشوره محكّمة في مجلّات علمية أردنية الأولى بعنوان "تقييم آليات التدخل المهني للأخصائيين الاجتماعيين مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي" للدكتورة أمل العواودة، والثانية بعنوان "المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الأمراض المزمنة (الفشل الكلوي والسرطان)" للباحثه الدكتورة الدكتورة شروق عيسى حمور. والمحاضرة الثالثه : حول (سيرة النبي (صلى الله علية وسلم) في بيته) والتي قدّمها الملازم إمام محمود حجازى القوات المسلّحة الأردنية / دائرة الإفتاء.

ولتطوير حضانة المجلس؛ فقد تم إعداد دليل إجراءات الحضانة ويحتوي على جميع التفاصيل اللازمة لضبط العمل في الحضانة من حيث النواحي الإدارية والتربوية وتفعيل دور الأهل، والتقييم المستمر للطفل إضافة إلى برامج انشطة إبداعية يومية وخطط شهرية مفصّلة للأطفال. وسعياً لتطبيق المنهجيات العلمية الحديثة في أعمال حضانة المجلس؛ تم استحداث فكرة التطوّع لأطفال موظفي وموظفات المجلس من عمر ٦ - ١٣ سنة خلال العطلة المدرسية من خلال تقديم المتطوع أنشطة هادفة لأطفال الحضانة بإشراف كادر الحضانة. وذلك بهدف تفعيل للفكر التطوعي عند الأطفال ،وخلق جو من المرح والتنوع في الحضانة، وإكساب الأطفال الصغار في الحضانة مهارات من الاطفال الأكبر سناً مما يسهم في تحقيق النضج عند الأطفال.

وضمن رفع قدرات العاملين في المجلس والتطوير المستمر على كافة المجالات؛ فقد تم اشراك معظم الموظفين في مختلف الدورات التدريبية والمتضمنة: (دورات تدريب مدربين، إدارة وتطوير فرق العمل،إدارة الفريق، المتابعة والتقييم ، MS Project،البحث العلمي والتحليل الاحصائي، الاكسل، واللغة الانجليزية) حيث تم تدريب ما يقارب (٣٤) موظف وموظفة خلال عام ٢٠١٨.

توجهاتنا المستقبلية

- إطلاق الدليل الاجرائي للإجراءات الوطنية الموحدة للوقاية من والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعى والعنف الأسرى والعنف ضد الأطفال والتدريب عليه.
- إعداد دراسة تقييمية لإدارة الحالة في المؤسسات المقدمة لخدمات العنف الأسري.
- التوسع في نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
- استكمال الجزء الثاني من الدراسة التقييمية حول مراكز الارشاد الأسري التابعة للمجلس.
- عقد مؤتمر اقليمي حول قضايا كبار السن.
- تطوير برامج الرعاية الوالدية ودليل الأنشطة للعاملين مع الأطفال كتطبيق تفاعلي مبني على الموقع الالكتروني .
- إعداد دراسة لتجريب معايير الجودة في رياض الاطفال الحكومية والخاصة حسب دليل معايير إعتماد رياض الأطفال .
- حشد الدعم والتأييد لإقرار قانون حقوق الطفل.
- تطوير دليل تدريبي على قانون الحماية من العنف الأسري.
- اعداد التقرير الدوري السادس لاتفاقية حقوق الطفل.
- إعداد الدراسة الوطنية حول العنف ضد الأطفال في الأردن.
- تحديث الاطار الوطني للحد من عمل الأطفال وأدلة الإجراءات.
- إعداد دراسة حول استخدام الأطفال للإنترنت.

مؤشرات أسرية

اولًا: أبرز المؤشرات في تقرير أحوال الأسرة الأردنية لعام ٢٠١٨:

حجم الأسرة (٤,٨) فرداً.
٣٤٪ من السكان الأردنين هم دون سن ١٥ عاماً و ٦٢٪ بين سن ١٥ و٦٤ عاماً.
المسنين من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً او تساويها بلغت نسبتهم ٤٪ من سكان الاردن.
٩٨ ٪ من الأسر هي اسر نووية مقارنة ب ٢٪ للأسر الممتده.
٥٨٪ من الأسر الأردنية عبروا انهم يشعرون بالسعادة في الفترة الحالية، و٤٥٪ من الأسر تعتبر نفسها قريبه من الأسر المثالية، و٥٤٪ يشعرون بالرضا التام عن حياتهم.
٦٢٪ من الأسر تملك مساكنها في حين شكلت المساكن المستأجرة ٣٥٪ من العينة.
نحو ٣٥٪ من الأسر متوسط دخلها الشهري يساوي أو يقل عن ٣٦٦ دينار تليها الأسر التي متوسط دخلها من ٤٠١ إلى ٥٠٠ دينار بنسبة ١٧٪ ، ثم من ٥٠١ إلى ٧٥٠ دينار بنسبة ١٧٪ ، وأخيراً من ٣٦٧ إلى ٤٠٠ دينار، بنسبة ١٥,٨٪. التي يتراوح دخلها ما بين ١٢٥٠ إلى ١٥٠٠ دينار أردني، وأكثر من ١٥٠٠ دينار (٠,٩٪ و ١ ٪ على التوالي).
٥٤٪ من الأسرة قد تشارك فيها الأزواج والزوجات في إدارة المصاريف.
٦٠٪ من الاسر تفضل العمل في القطاع العام و٤٨٪ من الأسر تعتبر أن الوظائف في القطاع الحكومي في الأردن غير كافية.
٨٦ ٪ من الأطفال في عمر المدارس ملتحقين بالمدارس بينما هنالك ١٤٪ غير ملتحق بالمدارس.
ثلث الأسر الأردنية لا يوجد لديها تأمين صحي (٣٦٪) والتي كانت تقارب ال ٢١٪ للتقرير السابق. في حين أن الذين لديهم التأمين الصحي فهم (٢٨٪) الحكومي والعسكري (٢٣٪) ، و٨٪ لديهم تأمين صحي خاص.
٥٦٪ من الاسر لديهم معرفة بالتأمين الصحي المجاني للمسنين، و ٥٧٪ من العينة على علم بالتأمين الصحي المجاني للنساء الحوامل، و ٦٥٪ على علم بالتأمين الصحي المجاني للأطفال دون سن السادسة.

ثانيًا: أبرز المؤشرات في تقرير أحوال الأسرة اللاجئة لعام ٢٠١٨:

متوسط حجم الأسر اللاجئة هو ٣,٨ فرد مقارنة مع متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية ٤,٨ فرد .
٤٩٪ من الأسر لم يكن لديها ام تعمل خارج المنزل في حين ٥٪ من الأسر تعمل فيها المرأة من داخل المنزل وا٪ فقط خارج المنزل
٨٣٪ من الأسر يرأسها الذكور بينما ١٧ ٪ من الأسر ترأسها سيدات.
٢٩ ٪ من الأسر تنفق ما بين ١ و ١٠٠ دينار أردني للسكن، و ٤٢ ٪ من العائلات تنفق بين ١٠١ إلى ٢٠٠ دينار شهريا للإسكان، و ٥٪ أكثر من ٢٠٠ دينار شهرياً.
٥٦٪ من أفراد الأسرة الذين شملهم الاستطلاع تتراوح اعمارهم بين ١٦ عاما او اكثر من هؤلاء ٢٧,٥٪ كان تحصيلهم الثانوي، و٢,٤٪ كان تحصيلهم الابتدائي (المرحلة الاساسية) ، و١,٧٪ كانوا قادرين على القراءة والكتابة ، ٣,٥٪ يحملون درجة البكالوريوس و٢,٤٪ يحملون درجة الدبلوم في حين ان ١٣,٥٪ لايقرأون ولايكتبون.
غالبية الأسر اللاجئة ٩٢٪ (٧٤١ أسرة) طلب اللجوء جاء لأسباب تتعلق بالسلامة، تلتها أسباب سياسية ٦٪ بينما كشفت تسع أسر فقط أن اللجوء كان لأسباب اقتصادية.

مواردنا المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠١ من:

١. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
٢. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
٣. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
٤. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
٥. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الجهات الممولة خلال عام ٢٠١٨

والذين نتقدم اليهم بخالص شكرنا وتقديرنا لدعمهم وتعاونهم مع المجلس في تنفيذ انشطته وبرامجه.

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
- صندوق الامم المتحدة للسكان.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

إصدارتنا

- التقرير السنوي لعام ٢٠١٧.
- تقرير أحوال الأسر اللاجئة.
- تقرير أحوال الأسرة الأردنية.
- الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث.
- الخطة الوطنية متعددة القطاعات للحدّ من العنف الواقع على الأطفال.
- الكتيّب الصديق للطفل.

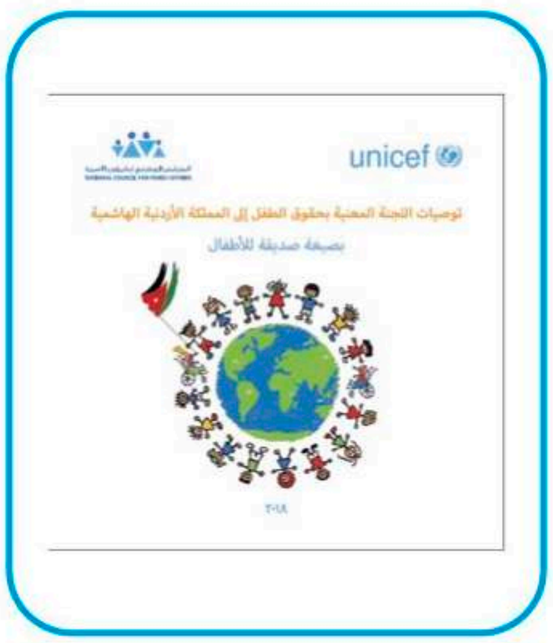

www.ncfa.org.jo

كلمة شكر

في النهاية لا يسعنا إلاّ أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية على مساندتهم للمجلس في إنجاز سلسلة هذه الإنجازات، آملين أن تكلل جهودنا جميعًا لما فيه خدمة أسرتنا الأردنية الحبيبة. والتي تمثل اللجان والفرق العاملة مع المجلس:

- الفريق الوطني لحماية الاسرة من العنف
- الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن
- اللجنة الفنية لممثلي مراكز الإرشاد الأسري
- اللجنة الفنية لمناقشة مسودة قانون حقوق الطفل
- اللجنة الفنية للعدالة التصالحية
- اللجنة الوطنية للاستخدام الآمن الإيجابي لتكنولوجيا الاتصال